



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 28 شباط / فبراير، 2024

الأزمة الاقتصادية في مصر: أزمة الحلقة المفرغة

حازم رحاطة

الأزمة الاقتصادية في مصر: أزمة الحلقة المفرغة

سلسلة: تقييم حالة

28 شباط / فبراير، 2024

حازم رحاطة

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة دارمشتات للتكنولوجيا في ألمانيا في عام 2005. عمل مديراً عاماً لمؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن ونائباً لرئيس مجلس الإدارة (2018-2022)، ومديراً للسياسات والدراسات في هيئة المدن الاقتصادية في السعودية، وخبيراً لدى وزارة الاقتصاد والتجارة في قطر، ومستشاراً اقتصادياً لوزارة المالية ووزارة العمل في الأردن، إضافة إلى عمله كمستشار في مجال إصلاح أنظمة التأمينات الاجتماعية لدى البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. له عدد من الدراسات الاقتصادية المتخصصة في مجال التأمينات والحماية الاجتماعية والسياسات العامة.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	المنعة الشكلية
2	جذور الأزمة
6	الأوضاع الجيوسياسية
6	جائحة كورونا
8	الصراع الروسي - الأوكراني
8	«طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على غزة»
8	الحلقة الأضعف
11	إطراءات تتغاضى عن الحقائق
12	من العَرَض إلى المرض
14	المراجع

يقف الاقتصاد المصري اليوم أمام منعطف مصيري وخيارات صعبة للغاية، فرضتهما سلسلة من التحديات والسياسات المتراكمة، أشعلت فتيلها الظروف الجيوسياسية الصعبة التي عانتها المنطقة العربية برمتها على مدار السنوات العشرين الماضية؛ ابتداءً من الغزو الأميركي للعراق (2003)، والأزمة المالية العالمية (2007-2008)، والربيع العربي (2011)، وجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) (2019)، والوضع الأمني المتصاعد في فلسطين المحتلة، وصولاً إلى طوفان الأقصى (7 تشرين الأول/أكتوبر 2023) والعدوان الإسرائيلي المستعر على غزة والمناطق الأخرى في فلسطين المحتلة. ولم تكن البلدان العربية بمنأى عن التأثير بهذه الأوضاع والمعطيات غير المواتية، فلكل منها سردية خاصة يمكن تناولها بإسهاب، إلا أن الحالة الراهنة للاقتصاد المصري لا تستدعي فهماً وتتبع جذورها والبحث في خيارات التعامل معها فحسب، بل تطرح مقارنة للعديد من البلدان التي ربما ينتهي بها المطاف إلى المأزق الكبير نفسه الذي يشهده الاقتصاد المصري اليوم.

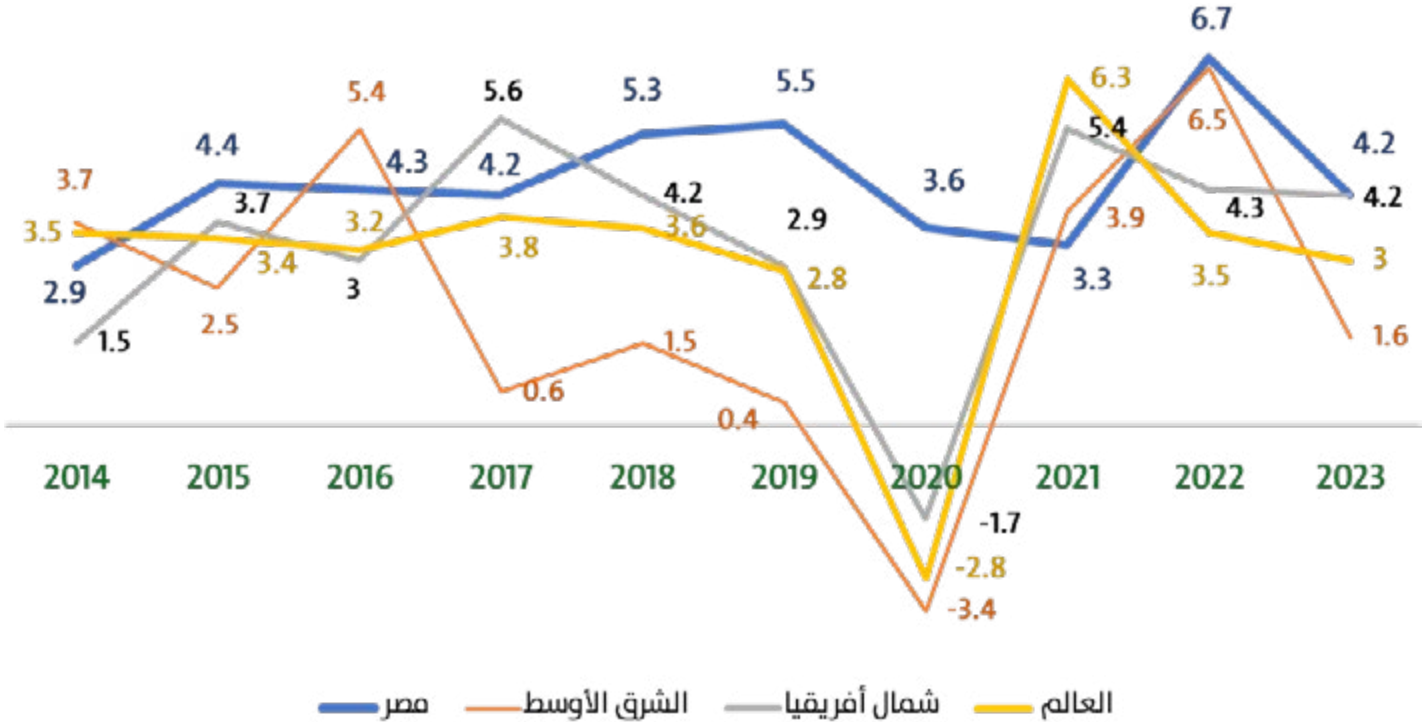
المنعة الشكلية

لم تكن الصورة الظاهرة للاقتصاد المصري بهذا القدر من القتامة، بل على العكس، فقد أظهرت البيانات المنشورة، مدعّمةً بتصريحات رسمية محلية وأجنبية، منعةً استثنائيةً وقدرةً كبيرةً على الصمود أمام تحديات صعبة في السنوات العشر الماضية، تمثّلت في تحقيقه معدلات نموّ اقتصادي فاقت في وتيرتها غالبية دول العالم، حيث كانت مصر من بين أعلى 25 دولة في العالم تحقيقاً للنمو الاقتصادي، بمتوسط سنوي بلغ نحو 4.4 في المئة، في الوقت الذي بلغ متوسطه في الشرق الأوسط نحو 2.3 و3 في المئة، في شمال أفريقيا، و3 في المئة لبلدان العالم كلها. وحتى في خضمّ جائحة كورونا حيث شهدت غالبية دول العالم في عامها الأول انكماشاً في ناتجها المحلي الإجمالي، فقد تمكّنت مصر من الحفاظ على النموّ الإيجابي، وإن كان ذلك بوتيرة معتدلة. بناءً عليه، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من نحو 3706 دولارات أميركية في عام 2013، إلى نحو 4587 دولاراً في عام 2022، قبل أن يتراجع في عام 2023 إلى حوالي 3770 دولاراً¹.

1 "World Economic Outlook Database," International Monetary Fund, 5/10/2023, accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/iZ148>

الشكل (1)

معدل النمو الاقتصادي (%)



المصدر:

“World Economic Outlook Database,” International Monetary Fund, 5/10/2023, accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/iZ148>

جذور الأزمة

السؤال المطروح هو: إذا كان وضع الاقتصاد المصري «وردياً»، فلماذا ظهرت الأزمة؟ ربما يفرض التعبير المجازي «الشیطان يكمن في التفاصيل»، نفسه على هذه السردية. فلطالما كان النمو الاقتصادي ومدى محاكاته لمفهوم التقدم والازدهار الاقتصادي محل انتقاد لدى الاقتصاديين والمهتمين، خصوصاً في ما يتعلق بدينامياته التوزيعية، إذ إن ثمار النمو الاقتصادي لا تنعكس بالضرورة على المجتمع برقته، بل ربما تنحصر الاستفادة في فئات دون غيرها، ومصر ليست استثناءً². وفي سياق الأزمة الاقتصادية المصرية، ربما تكمن الإشكالية أيضاً في النمو الاقتصادي ذاته ومحركاته ومصادر تمويله.

لن نركّز في هذا السياق على مصادر نمو الاقتصاد المصري ومحركاته التاريخية، فمن الضروري تسليط الضوء على قطاع الإنشاءات الذي حظي على مدار السنوات العشر الماضية بأهمية كبرى في الأجندة الاقتصادية للحكومة المصرية، واستطاع بالفعل أن ينمو بوتيرة استثنائية هي الأعلى بين القطاعات كلها، وربما الأعلى تاريخياً. كانت هذه النهضة اللافتة مدفوعة على نحو أساسي بالتصور الجديد الذي أطرتة الإدارة السياسية

² Khalid Abu-Ismaïl, Rihab Baltaji & Vladimir Hlasny, “Inequality in Egypt: Facets and Challenges,” Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2023).

لمصر، بالتجديد والتحديث الذي أفضى إلى تبني سلسلة من المشاريع الضخمة التي يعوّل عليها في تحسين الخدمات العامة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوطين الاستثمارات المحلية والأجنبية وجذبها، بما يؤدي إلى تعزيز المداخل الوطنية على المديين المتوسط والطويل. وعلى الرغم من أهمية جانب من المشاريع الكبرى، فإن بعضها، مثل العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين التي تتضمن تدشين معالم معمارية ضخمة وتوفير خدمات نوعية، تعرّضت لسلسلة من الانتقادات حول جدواها والنموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي استندت إليه، والتكلفة المالية المترتبة عليها والفئات المستفيدة منها، وغيرها من الانتقادات التي ما زالت حاضرة إلى يومنا هذا. فهناك من يراها ليست ذات أولوية تنموية، وهناك من يشكك في قدرة العاصمة الجديدة على حل مشكلة الاكتظاظ واحتواء النمو السكاني في القاهرة لأسباب عديدة، أبرزها أسعار العقارات فيها التي تفوق بكثير القدرات المالية لغالبية سكان العاصمة. وربما يفضي ذلك في نهاية المطاف إلى عاصمة تاريخية لـ «الفقراء»، تحتضن المواطنين من ذوي الدخل المحدود، وعاصمة أخرى معاصرة لـ «الأثرياء»، وربما تجد مصر نفسها أمام نمط جديد من الطبقة واللامساواة، بُني على أساس جغرافي وإداري.

ربما دشّن مشروع العاصمة الجديدة تحديداً المدمك الأول لنشوء الأزمة؛ فبعدما كانت الحكومة المصرية تعوّل على صناديق استثمارية إقليمية وعالمية كبرى لتمويل المشروع وتطويره، بزغت خلافات فنية ومالية حالت دون استمرارها، وأفضت إلى إيلاء شركة العاصمة الجديدة للتنمية الحضرية هذه المهمة، وهي شركة أنشئت لهذه الغاية، بملكية 51 في المئة للجيش، و49 في المئة لوزارة الإسكان³. بطبيعة الحال، أضحت الحاجات التمويلية الضخمة اللازمة لتطوير العاصمة الجديدة مسؤولة حكومية، وقامت الحكومة بتبليتها من خلال تخصيصات مباشرة من الموازنة العامة وبيع أراضي الدولة وتوفير الضمانات الحكومية للقروض التمويلية. وفي بداية عام 2021، وصلت التكلفة التمويلية للعاصمة الإدارية الجديدة و20 مدينة أخرى، أُطلق عليها الذكية، نحو 44.8 مليار دولار⁴، من دون أن يتوافر ما يشير إلى أنّ هذه المشاريع دَرّت عوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة، باستثناء تلك المرتبطة ارتباطاً مباشراً بعمليات التطوير الإنشائي والعمراني التي تنحصر آثارها خلال فترة تنفيذها، وتعتمد بالأساس على عمالة منخفضة المهارة ومدنيّة الأجور.

دعونا نتابع سلسلة التأثيرات التي أفضت إلى الأزمة الكُداء التي تعصف بالاقتصاد المصري. ترتبط هذه الأزمة في أساسها بعلاقة مصر الاقتصادية والمالية بالعالم الخارجي، التي تأثرت تأثراً شديداً بفقر الإنفاق العام الذي انطلقت شرارته مع تبني الحكومة المصرية مشاريع تنمية عملاقة، ربما لم تأخذ الوقت والعناية الكافية للموازنة بين تكلفتها من جهة، وجدواها المالية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. هذا الارتفاع المطرد في الإنفاق الرأسمالي الذي ترافق أيضاً مع ضخامة الإنفاق على مجالات متعددة، منها التسليح العسكري الذي ارتفع في الفترة 2016 - 2020 نحو 137 في المئة، مقارنة بحجمه خلال الأعوام 2011 - 2015، جعل مصر في العقد الماضي ثالث أكبر مستورد للأسلحة في العالم. وأفضى هذا التوسع في الإنفاق إلى تفاقم مطرد في عجز الموازنة العامة وارتفاع المديونية العامة تبعاً لذلك، والمديونية الخارجية على وجه الخصوص. فعجز الموازنة العامة للسنوات المالية 2014 - 2021 بلغ في المتوسط نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أعلى النسب العالمية. بناءً عليه، ارتفعت المديونية العامة لتصل في عام 2022 إلى نحو أربعة أضعاف حجمها في عام 2014، من 1.6 إلى 6.5 ترليون جنيه مصري. واللافت أيضاً، أنّ الزيادة في المديونية هي في غالبية السنوات أعلى من العجز الكلي المتحقق، وهذا محل استفهام، ويثير تساؤلات حول ماهية الإنفاق وحجمه خارج الموازنة العامة للدولة. وتنطبق هذه الوتيرة تماماً على الدين الداخلي

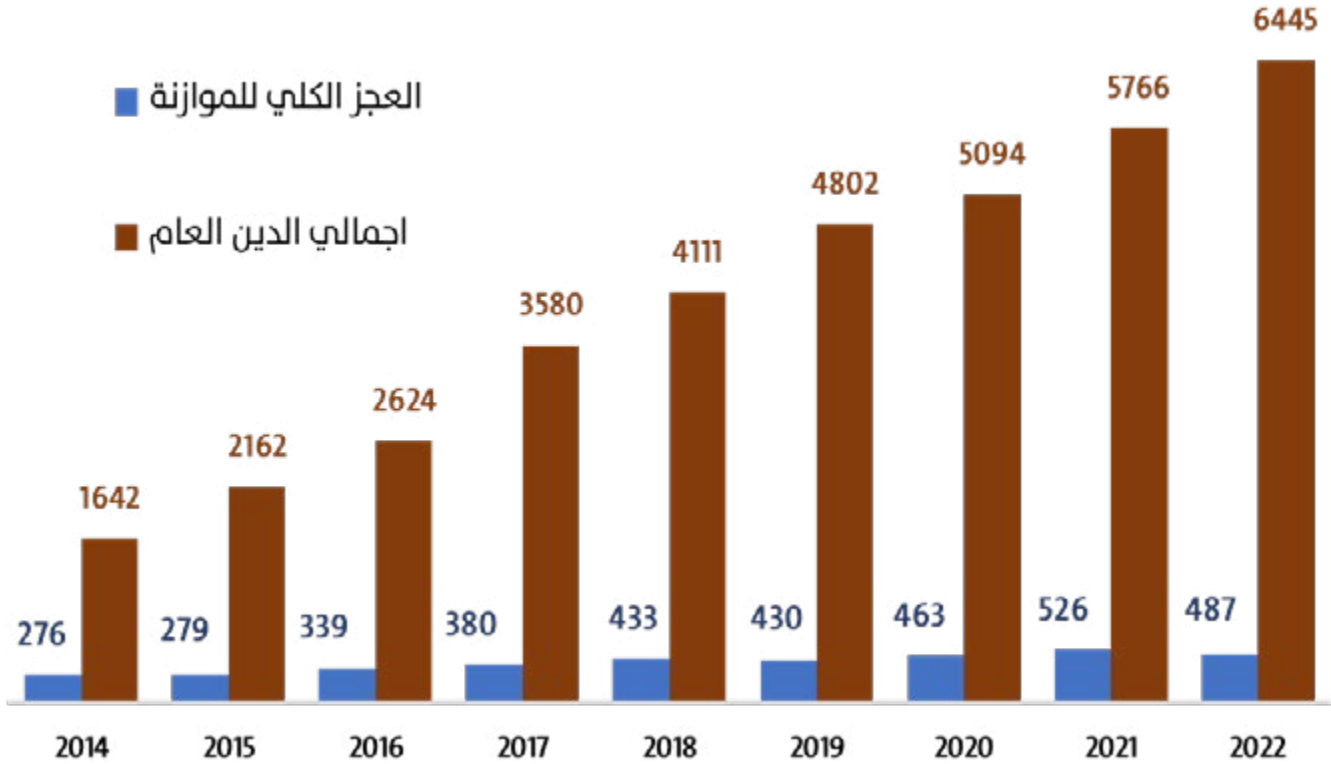
3 Yasser Elsheshtawy, "Egypt's New Administrative Capital Is Another Desert Folly," Democracy for the Arab World Now, 30/6/2023.

4 Sarah Taweel, *Al-Sisi's Bubble in the Desert: The Political Economy of Egypt's New Administrative Capital* (Washington, DC: The Project on Middle East Democracy, 2023).

والخارجي. فالمديونية الخارجية مقيمة بالدولار الأميركي، ارتفعت إلى نحو 5 أضعاف خلال السنوات العشر الماضية، من مستوى 34 مليار دولار في عام 2012، لتصل حاليًا إلى 165 مليار دولار⁵.

الشكل (2)

العجز والدين العام (مليار جنيه مصري)



المصدر:

“Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, Second Review under the Stand-By Arrangement,” *IMF Country Report*, no. 21/163, International Monetary Fund (IMF) (July 2021), accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/gCHOR>; “World Development Indicators: Egypt,” World Bank, accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/nrLM5>

ويتمثل الجانب الأهم في تحليل تطور المديونية العامة في الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي لتمويل العجز المزمع في الموازنة، والتوجّه نحو أدوات الدين الأقصر آجالاً. فخلال نحو سبع سنوات فقط، ارتفعت المديونية الخارجية نحو ثلاثة أضعاف مستوياتها في عام 2014، لتصل في عام 2022 إلى نحو 163 مليار دولار أميركي. ويثير الاهتمام، أيضاً، تزايد الاعتماد على أدوات الدين قصيرة ومتوسطة الأجل، حيث ارتفعت الأولى خلال الفترة نفسها بنحو سبعة أضعاف، من 4.4 مليارات دولار في عام 2015 إلى نحو 30.2 مليار دولار في عام 2022، وارتفعت القروض المتوسطة الأجل بوتيرة أسرع، من 1.3 مليار إلى نحو 21.8 مليار دولار في عام 2022. ويرتبط هذا على نحو أساسي بتدهور الثقة بالاقتصاد المصري وبقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، لا سيما الخارجية منها في المدى الطويل، والحاجة الملحة إلى التمويل والعملية الصعبة التي تُخضع الحكومة المصرية

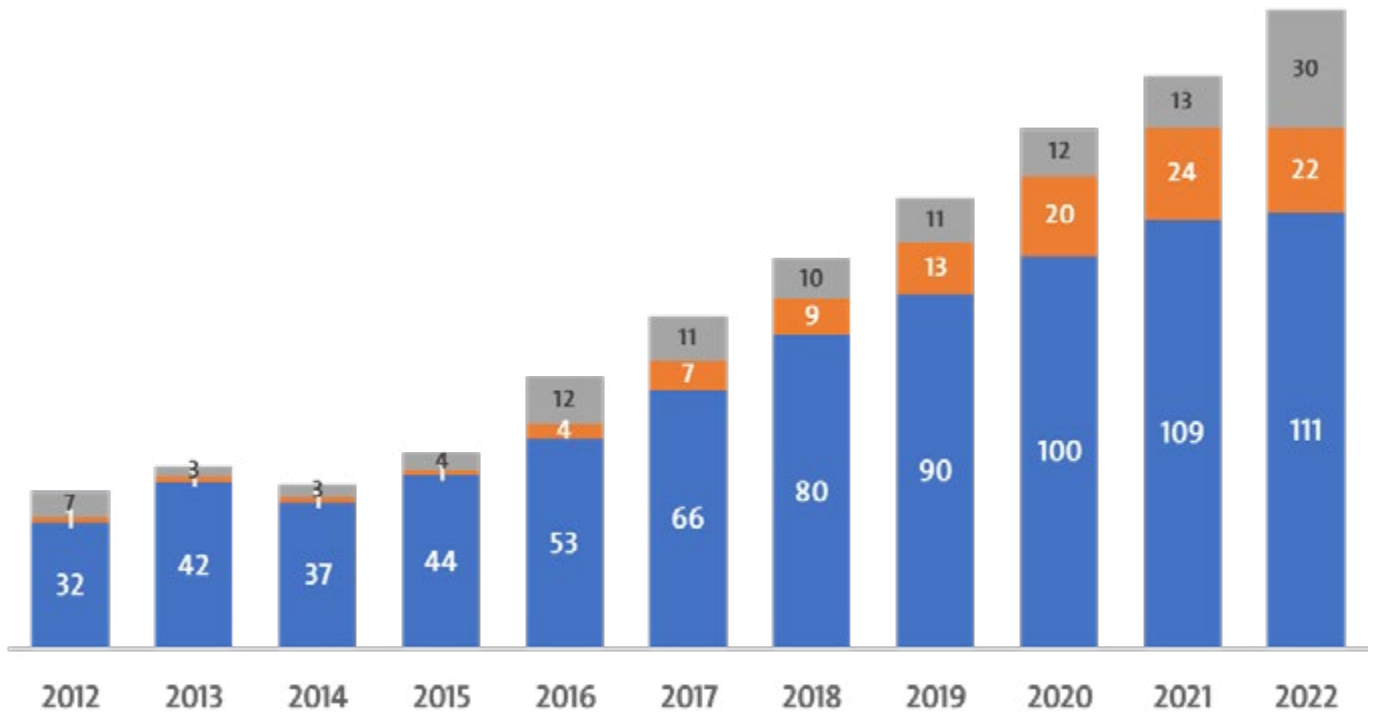
5 “Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, Second Review under the Stand-By Arrangement,” *IMF Country Report*, no. 21/163, International Monetary Fund (IMF) (July 2021), accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/gCHOR>; “World Development Indicators: Egypt,” World Bank, accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/nrLM5>

لشروط المقرضين، سواء في ما يتعلق بقصر آجالها أو بارتفاع الفائدة عليها. وينطبق الأمر ذاته على أدوات الدين المحلي التي أصبحت تميل إلى الأجل القصير، بفعل المخاوف المرتبطة بالتضخم وانهيار سعر الصرف، فخلال الشهور الأخيرة الماضية، استحوذت أدوات الدين التي تقل آجالها عن السنة على نحو 85 في المئة من إجمالي إصدارات الدين المحلي⁶.

لا تمثل هذه الوتيرة المتصاعدة والمقلقة في المديونية العامة مظهرًا من مظاهر الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد المصري فحسب، بل تُعدّ أيضًا سببًا رئيسًا في تعمّقها وتعقّد الخروج منها. فخلال السنة المالية 2023، التهمت خدمة الدين العام نحو 43 في المئة من الإيرادات العامة، ويتوقع أن تصل إلى 70 في المئة منها في السنة المالية 2024. وتقف مصر اليوم أمام استحقاقات استثنائية تجاه المقرضين الخارجيين، فخلال العام الحالي، يجب عليها تأمين نحو 31 مليار دولار لتغطية خدمة الدين الخارجي، بما يشمل مدفوعات الفوائد والإطفاء، في الوقت الذي يعاني الحساب الجاري عجزًا مزمنًا، وتشهد مستويات الاحتياطيات من العملات الأجنبية تدهورًا⁷.

الشكل (3)

الدين الخارجي المصري بحسب الآجال (مليار دولار)



المصدر:

“International Debt Statistics: Egypt’s Profile,” The World Bank (2023), accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/bkDE5>

6 “International Debt Statistics: Egypt’s Profile,” The World Bank (2023), accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/bkDE5>

7 “Egypt: Rising Pressure on Public Finances,” BNP Paribas Economic Research, 13/2/2024, accessed on 25/2/2024, at: <https://shorturl.at/twDJZ>

تفسّر المعطيات المذكورة سابقاً جانباً كبيراً من إقبال مصر على الاقتراض. والسؤال المطروح هو: لماذا يجري الاقتراض من الخارج وبالعملة الصعبة؟ ربما يصعب الوصول إلى إجابات محددة عن الأسباب الحقيقية لهذا التوجّه، وتتوافر معطيات تساعد في الاستدلال على جانب منها؛ فتوسّع الإنفاق الحكومي، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري على المجالات ذات المحتوى الاستيرادي العالي، مثل ضغوطاً على الحساب التجاري الذي يعاني، في الأساس، عجزاً مزمناً، ولم تكن الفوائض المتحققة في الميزان الخدمي وتحويلات العاملين في الخارج والتدفقات الاستثمارية الخارجية بمختلف أنماطها، قادرةً على احتواء هذه الضغوط. من هنا، ربما كان أحد أبرز أسباب اندفاع الحكومة المصرية نحو الاقتراض الخارجي هو حرصها على استقرار الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية. فلو جرى استثناء هذه القروض، لأضحى البنك المركزي المصري خالي الوفاض من العملات الأجنبية. إلا أن هذه القروض أثقلت الخزينة العامة بتكلفة عالية لخدمتها، فضلاً عن أنها جعلت مصر تشهد دوامة تمويلية لا نهاية لها. فأصبح هدف الاقتراض الأساسي إطفاء استحقاقات سابقة وخدمتها، وأصبحت الخيارات المتاحة للاقتراض محصورةً في قروض قصيرة الأجل وبتكلفة عالية.

الأوضاع الجيوسياسية

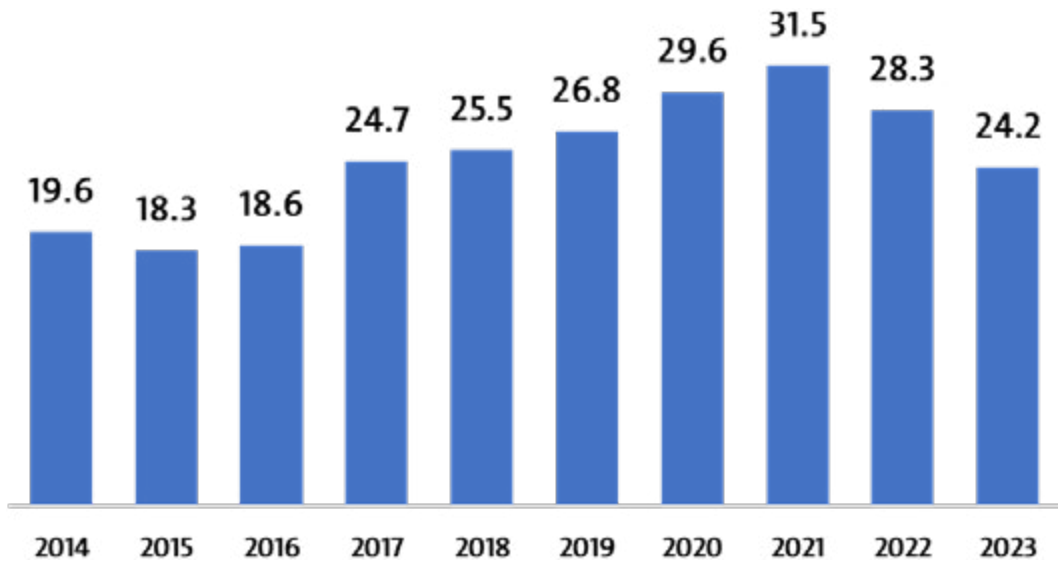
جائحة كورونا

في خضمّ تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية، جاءت جائحة كورونا لتلقي بظلالها على الاقتصاد المصري، ومن خلال اتجاهات عدة، لعل أشدها حدّة التوقف شبه التام للسياحة الوافدة إلى البلاد؛ على نحو أضرب به، لا سيما في مستوى العملة الصعبة التي كان يدرّها، والتي تقدّر بنحو 4 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من 10 مليارات)، وأضرب أيضاً بالنمو الاقتصادي، وبأوضاع المشتغلين فيه، حيث إن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تقدّر بنحو 12 في المئة، ويقدر عدد المشتغلين فيه بنحو 10 في المئة من إجمالي العمالة المصرية. وتعرّضت مصر خلال الشهرين الأوّلين من الجائحة إلى هروب رؤوس أموال، قدّرت قيمتها بنحو 15 مليار دولار. علاوةً على ذلك، تأثّر إنتاج مجموعة واسعة من القطاعات بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لاحتواء الجائحة، مثل الإغلاق الجزئي والقيود التي فرضت على التجمعات في الأماكن العامة، وغير ذلك من التدابير. في المقابل، ساهم ارتفاع حوالات العاملين من الخارج في احتواء جانب من هذه التداعيات، إضافة إلى حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، من قبيل تقديم الدعم للقطاعات المتضررة والعاملين فيها، وتأجيل دفع المستحقات الضريبية، وقيام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة الأساسية، وتسهيل شروط الحصول على الائتمان وتأجيل دفعات الأقساط، وغيرها من التدابير⁸.

8 "Egypt: Overcoming the COVID Shock and Maintaining Growth," *IMF Country Focus*, International Monetary Fund (IMF), 14/7/2021, accessed on 25/2/2024, at: <https://t.ly/H7xxT>

الشكل (4)

حوالات العاملين في الخارج (مليار دولار أمريكي)

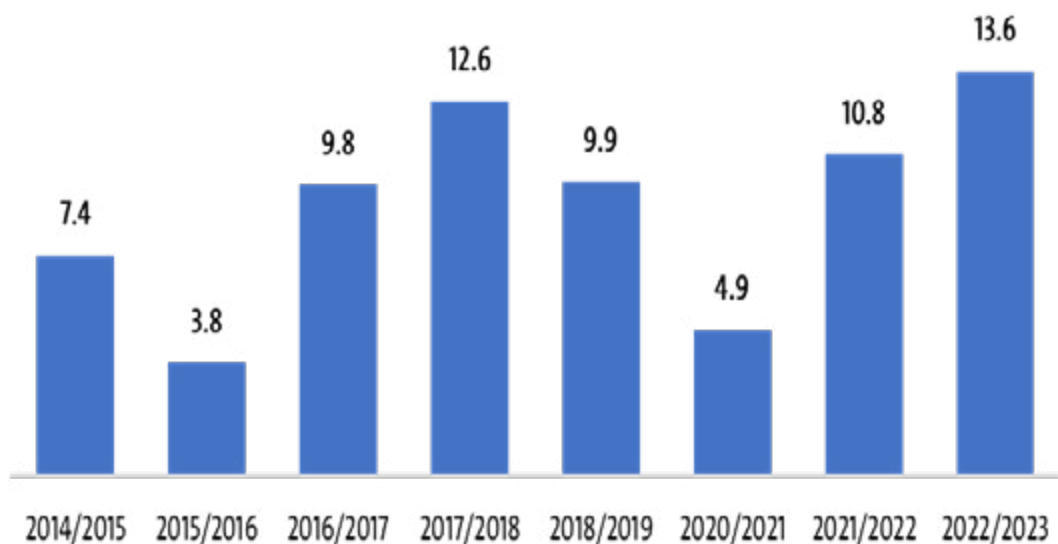


المصدر:

“World Development Indicators, Egypt»; “Remittance Flows Continue to Grow in 2023 Albeit at Slower Pace,” *Press Release*, The World Bank, 18/12/2023.

الشكل (5)

عائدات السياحة الوافدة (مليار دولار أمريكي)



المصدر:

International Monetary Fund, *Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, Second Review under the Stand-By Arrangement: Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt* (Washington, D.C: International Monetary Fund, 2021); “Egypt’s share of Global Tourism Grew by 33% in 2023: Minister,” *Ahram Online*, 21/1/2024; “Egypt’s Tourism Revenues Hit a Record \$13.6 bln in FY 2022/2023,” *Ahram Online*, 5/10/2024.

الصراع الروسي - الأوكراني

بعد العبور المضني لجائحة كورونا، تعرّض الاقتصاد المصري لانتكاسة جديدة بسبب اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية (2022)، وهذه المرة من بوابة الاستيراد؛ إذ إنّ الحرب أدّت إلى توقف شبه تام لأهم الإمدادات الغذائية من هذين البلدين، وتحديدًا القمح والزيوت النباتية التي تمثّل الواردات منهما نحو 50 و95 في المئة من الحاجات المحلية، على الترتيب. فقد أضحت مصر أمام تحدٍّ كبير يتمثّل في البحث عن أسواق بديلة لهذه المواد الأساسية؛ إذ تمثّل روسيا وأوكرانيا نحو 85 في المئة من إجمالي الواردات المصرية من القمح، ونحو 73 في المئة من الزيوت النباتية، في الوقت الذي ارتفعت أسعارها العالمية بنسبة وصلت إلى نحو 44 في المئة للقمح، و32 في المئة للزيوت النباتية. ونظرًا إلى أهمية هذه السلع في سلة المستهلك المصري، خاصة القمح، حيث إن متوسط استهلاك الفرد من الخبز يعادل ضعف متوسط الاستهلاك العالمي، فإنّ هذه المستجدات فرضت وقائع جديدة على الحكومة المصرية، تمثّلت في ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي للسلع الأساسية، واضطرت الحكومة في الفترة الأخيرة إلى تمويل مشترياتها من القمح من خلال الاقتراض الخارجي⁹.

في المحصلة، أفضت هذه المستجدات بتحدّياتها وتداعياتها الواضحة على الاقتصاد المصري إلى تزايد الشكوك في إمكانية المحافظة على سعر الصرف الرسمي؛ ما أدّى إلى سحب نحو 20 مليار دولار من استثمارات المحافظ إلى خارج مصر في الفترة كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر 2022، وتراجعت بعد ذلك الاحتياطات من العملة الصعبة، لتغطّي نحو ثلاثة شهور من الاستيراد، مقارنة بنحو 6.8 شهور في العام السابق¹⁰. وفي أثر ذلك، قام عددٌ من بلدان الخليج العربي بإيداع 13 مليار دولار أميركي في البنك المركزي المصري لتمكينه من مواجهة الضغوط على العملة الصعبة ودعم استقرار الجنيه المصري¹¹.

«طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على غزة»

لم تكن مصر بمنأى عن التداعيات المرتبطة بطوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية المستعرة على غزة، وربما كانت من أشد الدول تأثرًا بهذه الأحداث. فقد تراجعت إيراداتها المتأتية من إعادة تصدير الغاز المورد من إسرائيل، وقامت بتقييد الاستهلاك المحلي منه عندما أوقفت الأخيرة الإنتاج من حقل «تمار»¹². وتراجعت السياحة الوافدة إلى سيناء، فضلًا عن خسارة جانب كبير من العوائد المتأتية من قناة السويس التي تأثرت تأثرًا شديدًا باضطرابات الملاحة عبر مضيق باب المندب التي أفضت إلى خسارة القناة نحو 40 في المئة من عوائدها خلال كانون الثاني/يناير 2024، مقارنةً بمستوياتها في الشهر نفسه من عام 2023¹³. وبطبيعة الحال، أدّت هذه التغيرات إلى اختلالات إضافية في الموازنة المصرية العامة، وشكّلت اختلالات أكثر حدّة في صافي التدفقات المالية من العالم الخارجي، ما يعني ضغوطًا أكبر على احتياطاتها من العملات الأجنبية.

الحلقة الأضعف

أفضت السياسات الحكومية والأوضاع الجيوسياسية غير المواتية إلى تداعيات عميقة وممتدة على المواطنين الذين يعيش ثلثهم تحت خط الفقر، والثلث الآخر يقرب منه. فقد شهدت مصر على مدار السنوات العشر الماضية موجات تضخم عاتية، أضرت على نحو مفرط بالأوضاع المعيشية للمواطنين. فخلال السنوات العشر الماضية، زاد معدل التضخم السنوي في سبع سنوات منها، على 10 نقاط مئوية، وبلغ ذروته في عامي 2017 و2023، وهما العامين اللذان شهدا خفضًا كبيرًا في سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري. وتأثرت الأسعار أيضًا

9 Michaël Tanchum, "The Russia-Ukraine War has Turned Egypt's Food Crisis into an Existential Threat to the Economy," Middle East Institute (March 2023), accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/3TaGJxF>

10 "Egypt in Balance," International Crisis Group, 31/5/2023, accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/3TaMVWk>

11 "Gulf States Play Hardball over Sending Billions to Rescue Egypt," *Middle East Monitor*, 25/2/2023, accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/3T8wIRE>

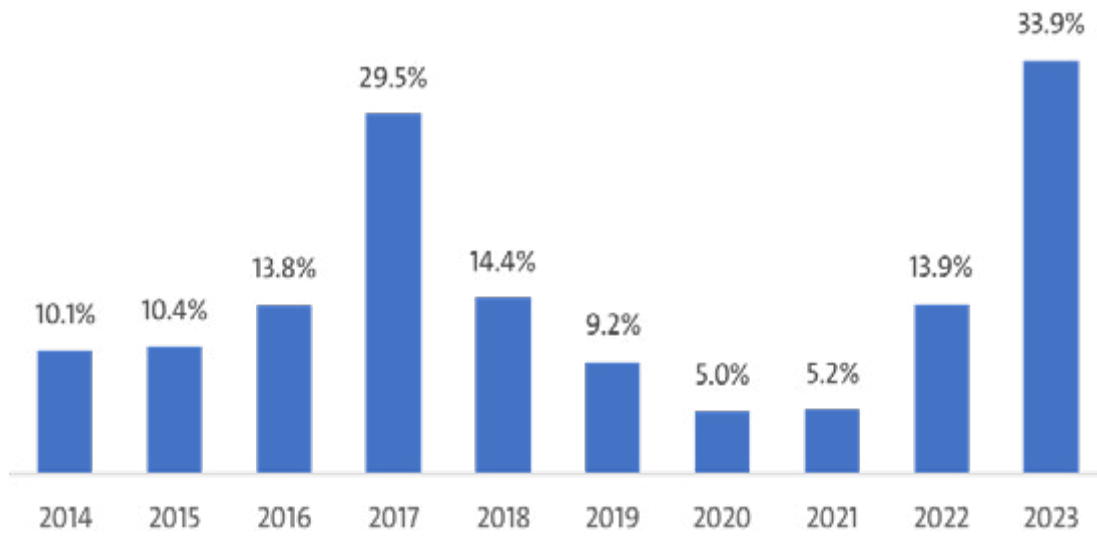
12 "Helping Egypt Weather the Gaza War's Impact," International Crisis Group, 30/1/2024, accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/48rulbv>

13 "Suez Canal Diversions Pile Pressure on Egypt's Distressed Economy," *Reuters*, 18/1/2024.

بأسعار صرف الجنيه في الأسواق الموازية التي تشهد في بعض الأوقات، كما في الوقت الراهن، تفاوتاً كبيراً مع السعر الرسمي، ما يزيد من تكلفة المواد المستوردة التي يتعدّر توفير العملة الصعبة اللازمة لشرائها من الأسواق الخارجية بسعر الصرف الرسمي، ويقلل أيضاً من معروضها، ويدفع ذلك في اتجاه زيادات مفرطة في الأسعار. فعلى سبيل المثال، يتداول الدولار الأميركي في الفترة الحالية بسعر يزيد على 60 جنيهاً، في الوقت الذي يبلغ سعر الصرف الرسمي حدود 30.9 جنيهاً مصرياً لكل دولار.

الشكل (6)

معدل التضخم السنوي في مصر

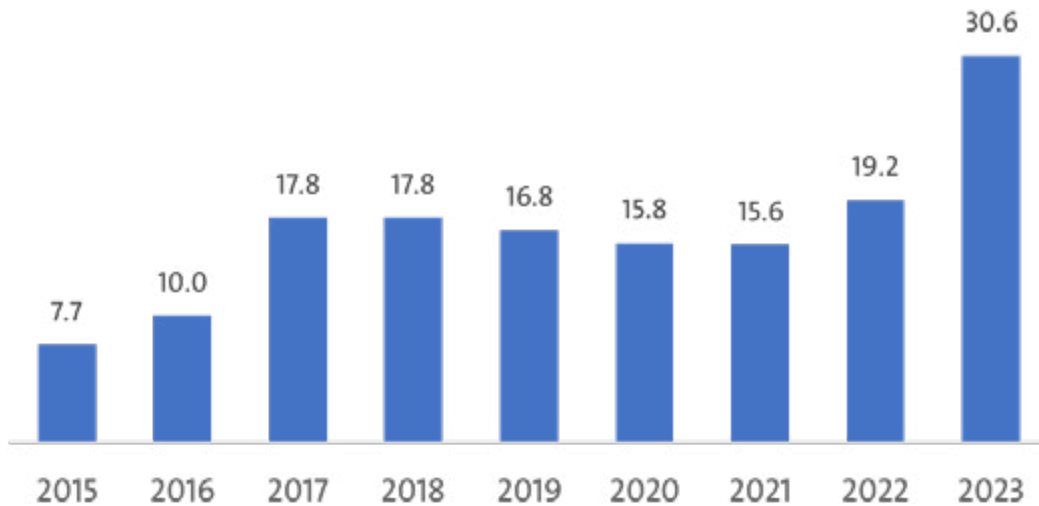


المصدر:

“Country Indexes and Weight: Egypt,” *IMF Data*, accessed on 25/2/2024, at: <https://t.ly/QDuhe>

الشكل (7)

سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري (جنيه/ دولار أميركي)

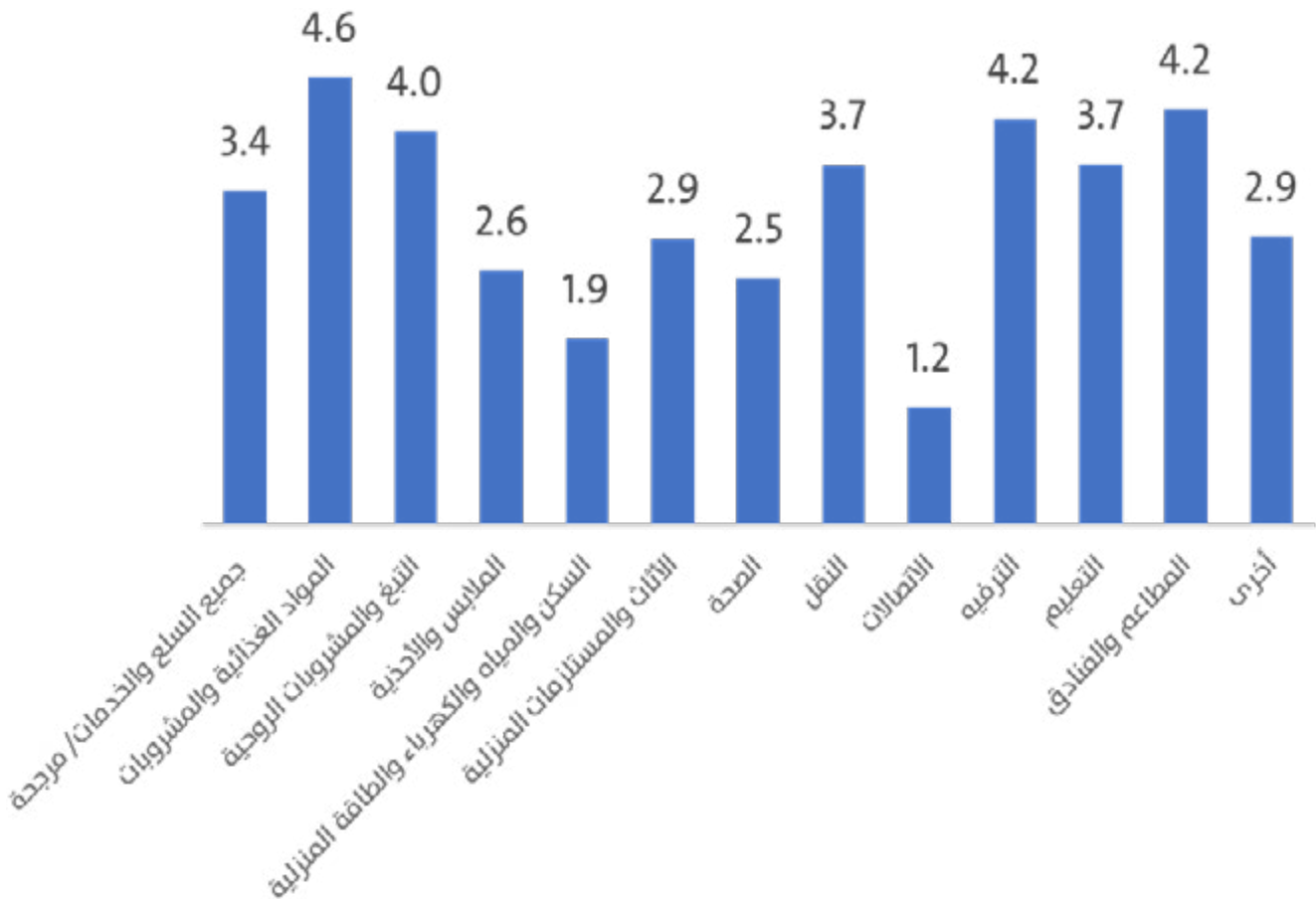


المصدر: “International Debt Statistics: Egypt’s Profile”

وهكذا، تعادل الأسعار اليوم نحو ثلاثة أضعاف مستوياتها قبل عشر سنوات، وأسعار المواد الغذائية بأكثر من أربعة أضعافها، وكذلك الحال بالنسبة إلى السلع والخدمات الأخرى، مثل الصحة والاتصالات التي قفزت أسعارها بوتيرة مقاربة. وما زالت سلسلة الارتفاع في الأسعار مستمرة، ليس بالنسبة إلى السلع الخاصة فحسب، بل بالنسبة إلى الخدمات التي تقدّمها الشركات الحكومية أيضًا. فعلى سبيل المثال، زادت شركات الاتصالات الحكومية والخاصة، في مطلع عام 2024، أسعار خدمات الإنترنت بأكثر من 30 في المئة، وزادت وزارة النقل تعرفه المترو بنسبة 20 في المئة، وقرّرت الحكومة زيادة تعرفه الكهرباء خلال النصف الأول من العام لتخفيف عبء الدعم على الموازنة العامة¹⁴.

الشكل (8)

أسعار عام 2022 منسوبة إلى أسعار عام 2014



المصدر: جري الاحتساب بناءً على: "Country Indexes and Weight: Egypt".

تفسّر سلسلة الارتفاع المستمر في الأسعار بالعديد من الأسباب، يتمثل أبرزها في اختلافات سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية الناجمة عن العجز المزمن في الحساب الجاري والالتزامات تجاه الديون الخارجية، لا سيما قصيرة الأجل منها. إذ إن هذه الاختلافات لم تؤثر في أسعار السلع المستوردة التي ترفد الأسواق المصرية بنحو 45 في المئة من حاجاتها الاستهلاكية فحسب، بل أثّرت أيضًا في السلع المنتجة محليًا التي

14 "Prices on Electricity, Public Transportation and Internet Soar as Egypt Ushers in New Year," *Egyptian Streets*, 4/1/2024.

تعتمد غالبيتها على مدخلات الإنتاج المستوردة. فالصناعات المصرية تستمد نحو 75 في المئة من مدخلاتها من الأسواق الخارجية، وهي مضطرة في نهاية المطاف إلى اللجوء إلى الأسواق الموازية للعملة الصعبة (السوداء) لتمويل مشترياتها من الخارج، وبأسعار تزيد على سعر الصرف الرسمي.

وأقرت الحكومة، في محاولة منها لاحتواء جانب من تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة على المواطنين، حزمة ضخمة من المساعدات الاجتماعية، يبلغ حجمها 180 مليار جنيه (4.2 مليارات دولار)، تضمنت زيادة رواتب موظفي القطاع العام بمبلغ يراوح بين 1000 و1200 جنيه شهرياً. واشتملت الإجراءات على رفع الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص بنسبة 50 في المئة، ليصل إلى 6000 جنيه شهرياً، أي ما يعادل 195 دولاراً أميركياً (بسعر الصرف الرسمي)، وزيادة الحد الأدنى أيضاً للدخل الخاضع للضريبة، من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه، أي بنحو 33 في المئة. وعلى الرغم من أهمية هذه الإجراءات، فإنها تبقى غير كافية لتعويض الطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل عن الارتفاع المفرط في الأسعار، وربما سيكون جانب من الزيادة المقررة على الأجور دافعاً للتضخم، سواء من خلال دفع تكلفة الإنتاج في القطاع الخاص، أو من خلال ضغوط الطلب التضخمية الناجمة عنها.

إطراءات تتغاضى عن الحقائق

في نهاية عام 2016، أبرمت الحكومة المصرية اتفاقية تمويلية مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي، تعهدت بموجبه بتنفيذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. ولعل أبرز الأهداف المعلنة للبرنامج آنذاك تمحورت في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال السيطرة على عجز الموازنة العامة بالحد من الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الحكومية، لا سيما الضريبية منها. وعلى نحو لا يقل أهمية، ركز البرنامج على ضرورة إتاحة المجال لمساهمة فاعلة أكبر للقطاع الخاص، بانسحاب الحكومة والجيش من الأنشطة الاقتصادية وإزالة الميزات التفضيلية الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات العامة والجهاز العسكري، وإعطاء مرونة أكبر لسعر صرف الجنيه المصري للتحرك وفق معطيات السوق، وغيرها من الأهداف التي يعوّل عليها الصندوق لضمان تنمية مستدامة وصلبة للاقتصاد المصري.

في الواقع، التزمت الحكومة بغالبية تعهداتها تجاه البرنامج، حيث أقدم البنك المركزي المصري، بعد إبرامه اتفاقية التمويل مع صندوق النقد الدولي، على خفض سعر صرف الجنيه، في مقابل الدولار الأميركي، بنسبة 32.5 في المئة، وأتاح بعد ذلك هامشاً أكبر لآليات السوق، لتحديد سعره، حتى وصل إلى هامش يراوح بين 15.7 و17.8 لكل دولار مع نهاية عام 2016¹⁵. وأقدمت الحكومة على خفض الدعم الممنوح للوقود والكهرباء على نحو ملموس خلال عاقي 2018 و2019.

ومن خلال التقارير الدورية التي تصدر بموجب الفقرة الرابعة وغيرها من التقارير، كان الصندوق يُثني على أداء الاقتصاد المصري ويمدح إنجازاته ومنعته، في الوقت الذي كان الاقتصاد يعاني تحديات هيكلية مزمنة، ليس أقلها التوسع في الإنفاق على مشاريع عملاقة، ليست ذات أولوية، وعلى التسليح وغيرها من أوجه الإنفاق. وفتح هذا الثناء والمديح المعلى الطريق أمام الحكومة المصرية وأطلق لها العنان للتوسع في الاقتراض بشهية مفرطة من الخارج¹⁶. فالاتفاق مع الصندوق أسهم في حد ذاته في تمكين الحكومة المصرية من الولوج إلى سوق الائتمان العالمي، وعززت إشارات ذلك.

¹⁵ "Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility," *IMF Country Report*, no. 17/17, International Monetary Fund (IMF) (January 2017), accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/49Omhbi>

¹⁶ "Egypt: A Path Forward for Economic Prosperity," *IMF Country Focus*, International Monetary Fund (IMF), 24/7/2019, accessed on 25/2/2024, at: <https://bit.ly/49NXHXy>

بطبيعة الحال، لا يمكن الجزم بمسببات فشل الصندوق في تسليط الضوء على مكامن الاختلال والمخاطر التي كانت تكتنف الاقتصاد المصري؛ فهل كان ذلك مرتبطاً بخلل منهجية التقييم التي يتبناها الصندوق، أم بإطار حاكمية متابعة تنفيذ البرامج مع الدول المدينة؟ أم كانت مدفوعة باعتبارات سياسية تستوجب التغافل عن الثغرات والاختلالات، حتى وإن كانت هيكلية؟ أم كانت الأوضاع الجيوسياسية غير المتوقعة أكبر من أن تُحتوى حتى في الاقتصادات الأشد منعة؟

أيًا كانت الإجابة، فإنّ الأزمة التي يعانها الاقتصاد المصري اليوم تُعدّ بيئة مواتية للصندوق ليفرض إملأاته وعقيدته المالية التي تنظر إلى سياسات سعر الصرف الحرّ باعتبارها ركنًا أساسيًا لها. فحاجة مصر اليوم إلى إبرام اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي هي أكبر من أيّ وقت مضى، ليس لغايات الحصول على القرض، فحسب، الذي ربما تراوح قيمته بحسب ما يرشح من معلومات بين 3 و12 مليار دولار، فالاحتياجات التمويلية اليوم تفوق ذلك بكثير، بل لتمكين الحكومة من الحصول على قروض ومساعدات أوسع بشفاعة الصندوق، حيث من المتوقع أن يكون هذه المرة أشد صرامة وتصميمًا على الالتزام بتنفيذ أولويات إصلاحية قد تبدو قاسية على القطاع الاجتماعي.

من العَرَض إلى المرض

يشهد الاقتصاد المصري اليوم أزمة خانقة وممتدة، والخيارات المتاحة للخروج منها، أحلاها مرّ؛ إذ إن معظم التدابير التي تنتهجها الحكومة والجهات المختصة تتعامل مع الأعراض دون المرض نفسه. فلم تُحدِث المشاريع الضخمة والتوسع المفرط في الإنفاق العام النهضة المرجوة منها، بل وضعت البلاد على مسارٍ خطر، ليس اقتصاديًا فحسب، بل اجتماعيًا وسياسيًا أيضًا.

إن شُحَّ النقد الأجنبي واستمرار تراجع الجنيه المصري هما العَرَض الرئيس للمرض، ولا يمكن التفكير في حلول من دون التعامل مباشرةً مع مسبباته. ربما يتمثل الإجراء الأشد إلحاحًا في هذه المرحلة في اتخاذ خطوات عاجلة للحدّ من الديون الخارجية، خصوصًا قصيرة الأجل منها، وذلك لتخفيف الضغط على الاحتياطيات الأجنبية من خلال تنويع آجال الالتزامات الخارجية. وربما تمثّل الخخصة خيارًا جيدًا لتوفير الأموال اللازمة لسداد جانب من المديونية، لا سيما الأكثر تكلفة والأسرع استحقاقًا، لكن يجب إدارتها بحذر ووفقًا لقواعد ملزمة للحكومة الرشيدة. علاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى انسحاب الحكومة من المشاريع الضخمة لمصلحة القطاع الخاص للتخلّص من متطلّباتها المالية، من دون تعطيلها، باعتبارها أصبحت واقعًا مُلزمًا لا يمكن نكرانه، حتى وإن كان بخسائر مالية.

في المدى المنظور، ستواصل الالتزامات المالية المتصاعدة تجاه المقرضين الدوليين فرض ضغوطها على الاقتصاد المصري، وستُفاقم من حالة عدم اليقين التي ستحدّ من التدفقات المالية من الخارج، ما يعني مزيدًا من الضغوط على احتياطيات العملة الصعبة، ومزيدًا من عدم اليقين، وهي حلقة مفرغة يدور في فلکها الاقتصاد المصري. وستواجه الحكومة، والبنك المركزي بالذات، ضغوطًا مستمرة لخفض قيمة الجنيه من وقت إلى آخر. في مقابل ذلك، فإنّ إضفاء قدر أكبر من المرونة لسعر صرف الجنيه واقترابه من السعر العادل الذي يعكس المعطيات الحقيقية للسوق، قد يُفضيان إلى الحدّ من حالة عدم اليقين، ويساهمان في استعادة قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنماطها والعودة إلى وتيرة حوالات العاملين في الخارج التي تأثرت في العامين الماضيين على نحو ملحوظ بالفروقات القائمة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي. إلّا أن انتهاج هذه السياسة يتطلّب التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لاحتواء تأثيراتها المحتملة في الأسعار.

لا تزال المعلومات المتوافرة عن صفقة «رأس الحكمة»، التي أعلنت عنها الحكومة المصرية مؤخرًا، محدودة وتقتصر تفاصيلها على عناوين رئيسة تتحدث عن مشاريع استثمارية ضخمة ستقوم بها الإمارات العربية المتحدة، من خلال «شركة أبوظبي التنموية القابضة»، في مجالات سياحية وعقارية في منطقة رأس الحكمة، على الساحل الشمالي الغربي لمصر. وربما الرسالة الأهم التي جعلت الحكومة المصرية تعجل الإعلان عن الصفقة من دون ذكر تفاصيلها، ترتبط بحجم العملة الصعبة التي سيرفد بها البنك المركزي بموجب هذه الصفقة التي ستصل إلى 24 مليار دولار أميركي خلال الشهرين المقبلين، إضافةً إلى تحويل ودائع الإمارات لدى البنك المركزي المصري، التي تبلغ قيمتها 11 مليار دولار، إلى الجنيه المصري¹⁷. وستقل هذه التدفقات النقدية حدة الضغوط على سوق الصرف الأجنبي وستساعد الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها المستحقة خلال العام الجاري تجاه الدائنين الخارجيين. ويبقى التعويل عليها لإخراج مصر من أزمتها الاقتصادية الحالية محل شك وتساؤلات؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، لعل أبرزها ارتفاع حجم الالتزامات تجاه استحقاقات الديون العامة لا سيما الخارجية منها واستمرارها سنوات، وارتفاع العجز في الحساب الجاري، خصوصًا إذا ما عاد الاستيراد إلى وتيرته السابقة، وسيمثل المشروع في حد ذاته ضغوطًا على احتياطات العملة الصعبة؛ لارتفاع المحتوى الاستيرادي لمثل هذه المشاريع. يبقى التعويل على هذه الصفقة مرهونًا بالقدرة على استعادة الثقة بمنعة الاقتصاد المصري على نحوٍ يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات والتدفقات النقدية من العالم الخارجي. والأهم من ذلك كله هو مدى قدرة الحكومة المصرية على تطوير هذه الفرصة لتتخلص من عبء مديونيتها الخارجية.

17 "الحكومة المصرية تعلن عن صفقة ضخمة: ستوفر سيولة نقدية كبيرة؟"، الشرق الأوسط، 2024/2/22.

المراجع

- Abu-Ismaïl, Khalid, Rihab Baltaji & Vladimir Hlasny. "Inequality in Egypt: Facets and Challenges." Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2023).
- "Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, Second Review Under the Stand-By Arrangement." *IMF Country Report*, no. 21 / 163. International Monetary Fund (IMF) (July 2021). at: <https://shorturl.at/gCHOR>
- "Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility." *IMF Country Report*, no. 17 / 17. International Monetary Fund (IMF) (January 2017). at: <https://bit.ly/49Omhbi>
- "Country Indexes and Weight: Egypt." *IMF Data*. at: <https://t.ly/QDuhe>
- "Egypt in Balance." International Crisis Group. 312023/5/. at: <https://bit.ly/3TaMVWk>
- "Egypt: A Path Forward for Economic Prosperity." *IMF Country Focus*, International Monetary Fund (IMF). 242019/7/. at: <https://bit.ly/49NXHXY>
- "Egypt: Overcoming the COVID Shock and Maintaining Growth." *IMF Country Focus*, International Monetary Fund (IMF). 142021/7/. at: <https://t.ly/H7xxT>
- "Egypt: Rising Pressure on Public Finances." BNP Paribas Economic Research. 132024/2/. at: <https://shorturl.at/twDJZ>
- Elsheshtawy, Yasser. "Egypt's New Administrative Capital Is Another Desert Folly." *Democracy for the Arab World Now*. 302023/6/.
- "Gulf States Play Hardball over Sending Billions to Rescue Egypt." *Middle East Monitor*. 252023/2/. at: <https://bit.ly/3T8wIRE>
- "Helping Egypt Weather the Gaza War's Impact." International Crisis Group. 302024/1/. at: <https://bit.ly/48rulbv>
- "International Debt Statistics: Egypt's profile." The World Bank (2023). at: <https://shorturl.at/bkDE5>
- International Monetary Fund. *Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, Second Review under the Stand-By Arrangement: Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt*. Washington, DC: International Monetary Fund, 2021.
- Tanchum, Michaël. "The Russia-Ukraine War has Turned Egypt's Food Crisis into an Existential Threat to the Economy." *Middle East Institute* (March 2023). at: <https://bit.ly/3TaGJxF>
- Taweel, Sarah. *Al-Sisi's Bubble in the Desert: The Political Economy of Egypt's New Administrative Capital*. Washington, DC: The Project on Middle East Democracy, 2023.
- "World Development Indicators: Egypt." World Bank. at: <https://shorturl.at/nrLM5>
- "World Economic Outlook Database." International Monetary Fund. 52023/10/. at: <https://shorturl.at/iZ148>